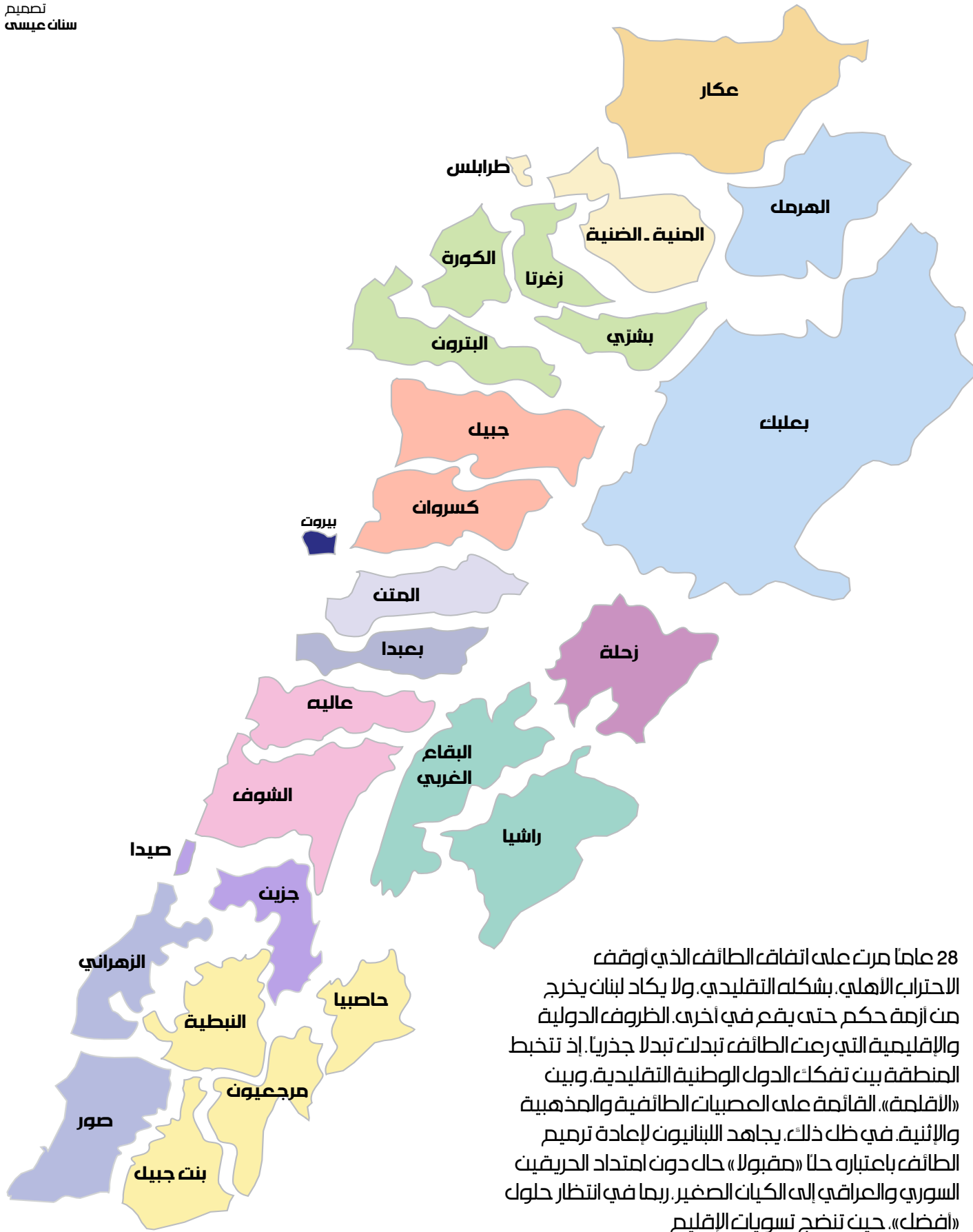


تحقيق

اللامركزية الإدارية الموس

تصميم
سان عيسى



28 عاماً مرت على اتفاق الطائف الذي أوقف الاحتراب الأهلي، بشكله التقليدي، ولا يكاد لبنان يخرج من أزمة حكم حتى يتم في أخرى. الظروف الدولية والإقليمية التي رعت الطائف تبدلت تبديلاً جذرياً. إذ تنخب المنطقة بين تفكك الدول الوطنية التقليدية، وبين «الأقلمة»، القائمة على العصبية الطائفية والمذهبية والإثنية. في ذلك، يجاهد اللبنانيون لإعادة ترميم الطائف باعتباره حلاً «مقبولاً» حال دون امتداد الحريقتين السوري والعراقي إلى الكيان الصغير. ربما في انتظار حلول «أفضل»، حين تنضج تسويات الإقليم

رسائل إلى المحرر

ورقة «أولويات الإصلاحات لحكومة لبنان»

يود البنك الدولي شكركم على اهتمامكم بورقة «أولويات الإصلاحات لحكومة لبنان». وفي هذا السياق يود البنك الدولي أن يوضح أن هذه الورقة كانت قد أعدت منذ شهور عدة ونشرت علناً على الموقع الإلكتروني للبنك منذ 27 مايو 2017. وقد تضمنت بالفعل السيناريو المحتمل في غياب الإصلاحات الاقتصادية. واقترحت الورقة أيضاً مجموعة من 10 إصلاحات ذات أولوية قابلة للتنفيذ على المدى القصير، وقد تم بالفعل معالجة اثنتين منها: تصديق ميزانية 2017، والموافقة على قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وقد أقر البرلمان أيضاً سلسلة الرتب والرواتب لموظفي الدولة إلى جانب تدابير لتحفيز الإيرادات، وهذه خطوات ملفتة. وسيصدر البنك الدولي قريباً «مرصد لبنان الاقتصادي» الجديد، الذي سيحتوي على أحدث التطورات الاقتصادية في ظل هذه الإصلاحات. ونتطلع بأمل إلى المزيد من الإجراءات / الإصلاحات لمعالجة الصعوبات الاقتصادية وتخفيف المخاطر ووضع لبنان على مسار الانتعاش الاقتصادي.

يمكن الاطلاع على الوثيقة كاملة على هذا العنوان:
<http://documents.worldbank.org/curated/438461495869364907/en/Priority-reforms-for-the-government-of-Lebanon>

قراس الشوفي

«إعادة تدوير» اتفاق الطائف الذي لم يُنقذ أهم بنوده في العقود الثلاثة الماضية تبدو «انتقائية». ففي ظل إهمال تام لأهم إصلاحاته السياسية، أي إلغاء الطائفية السياسية، تندفع القوى السياسية نحو تطبيق اللامركزية الإدارية الموسعة تحت عنوان «الإنماء المتوازن»، مع تقاسم الطوائف، بشكل كامل وعلني، لما تبقى من هيكل الدولة المركزية، الهزيلة أصلاً. يأتي ذلك بالتزامن مع طفرة الحديث عن «الإدارات المحلية» في سوريا والعراق وفلسطين والأردن، واندفاع عشرات من منظمات ما يسمى بـ«المجتمع المدني» في لبنان لتسويق هذه العناوين وغيرها. وهذا العنوان بالذات، في حالة

لبنان، يعيد تدوير تأثير القوى الطائفية، بحلّة وأدوات جديدة، مع استمرار المحاصصة في جسد المؤسسات المركزية. اللامركزية الإدارية الموسعة وردت في اتفاق الطائف تحت عنوان «الإصلاحات الأخرى» في البند الثالث من الباب الثاني (الإصلاحات السياسية)، كحلّ وسط بين المطالبين بالفيدرالية (القوات اللبنانية واليمين اللبناني وقتها) وبين رافضي التقسيم (القوى الوطنية). بعد سنوات من الحرب الطويلة بين المشروعين. علماً أن النظام اللبناني، أصلاً، ليس مركزياً تماماً، بل تُعتبر البلديات الإدارة اللامركزية الأولى، تليها اتحادات البلديات التي تفرّخ منذ سنوات من دون اعتماد معيار واضح للحاجات التنموية. وفي هذا السياق، تناقش اللجنة

النيابية المنبثقة عن اللجان المشتركة، هذه الأيام، مشروع قانون اللامركزية الذي أنجزته اللجنة التي ترأسها الوزير السابق زياد بارود في عهد الرئيس السابق ميشال سليمان، كجزء من نتائج جلسات الحوار الوطني.

هلامح القانون

يركز أصحاب المشروع على أن اللامركزية الإدارية هي نظام منفصل عن الفيدرالية أو أي شكل جديد من أنظم الحكم «التقسيمية» في حالة لبنان، ويختصر الحاجة إلى اللامركزية الإدارية، أو عناصر اللامركزية الإدارية الموسعة، بثلاثة عناوين: المشاركة الديمقراطية (إشراك المواطنين في إنماء مناطقهم)، الفعالية (الإثنية)، والنزاهة. إلا أن القانون، بدا حاسماً لجهة أن «الدولة

المركزية الضعيفة لا تقوم بلا مركزية صحيحة».

يتألف مشروع القانون من 147 مادة، ويقارب «اللامركزية بأبعادها الإصلاحية عبر آليات تطبيقية وبني هيكلية تعتمد الانتخاب قاعدة، والاستقلال المالي والإداري وسيلة... ويحافظ المشروع على صلاحيات البلديات» (كتيب مشروع قانون اللامركزية الإدارية 2014)، إلا في حالة مدينة بيروت، التي يتم فيها حل المجلس البلدي فور انتخاب «مجلس مدينة بيروت».

منذ أشهر، أكتب أعضاء اللجنة النيابية (ممثلو القوى السياسية) على العمل على مشروع القانون بنداً بنداً، بعد الاتفاق على تأجيل النقاش في النقاط الخلافية. وهم نجحوا حتى الآن في الاتفاق على ما يزيد على 45 بنداً (من البند 1 حتى 35، ومن 54 حتى 64)

من المحرر

تستقبل «الخبار» رسائل القراء على العنوان الإلكتروني الآتي: letters@al-akhbar.com. على أن تنطلق الرسالة من أحد المواضيع المنشورة في «الخبار»، ولا يتجاوز نصها 150 كلمة.